فرنسا - فراس عزيز ديب

إيران - أميركا: هل ينتج الصبر الإستراتيجي شهرَ عسلٍ جديداً؟!

علينا انتظارَ تنصيب الرئيس الأميركي المُنتخب حتى نعلَم أين ستتجهُ الملفات الإقليمِية والدولية.

هذه العبارة باتت أشبه باللازمة الموسيقية يجري تكرارها يومياً وبصورة شبه دولية إن كان علىَ الصعيد الرسمي أو الإعلامي، ولا نعلم حقيقةً إن كانت هذه العبارة هيَ هروب من مواجهة الحقائق كما هي، أم انتظار حَدوثِ معجزاتٍ ما تبدل في الوقائعَ الحالية التي ستنتج المستقبل؟

ربما قد تبدو وجهةُ النظر تلك قابلة للتطبيق على بعض الملفات التي تتطلب إعادة تحديث بمجرد رحيل الرئيس دونالد ترامب عن البيت الأبيض، مثلاً ما هوَ مستقبل العلاقات «الخليجية–الخليجية» في ظلّ الإدارة القادمة؟ هل من الممكن أن تكونَ المسارعة لحلّ الخلافات تلك بما فيها إنهاء العزلة عما يسمونه «جار السوء» مشيخةَ قطر هو نوع من هذه النظرة الحذرة للعلاقة مع الرئيس المنتَخب جو بايدن؟ ربما قد يبدو الوضع كذلك لكن على الدول الخليجية في النهاية ألا تُعطي أهمية كبيرة لما يهدد به المسؤولون الغربيون لأن كلامهم لا يتعدى التجميل الإعلامي لحملاتهم الانتخابية، فالرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند قال يوماً بأنه لن يستقبلَ دكتاتوريات محمية بالنفط، ليكونَ أول زائر له بعد انتخابه هو ملك البحرينً!

لكنّ هناك نوعاً خاصاً من الملفات تبدو من الأهمية التي تجعلنا نراقبها لحظةً بلحظة، بما فيها تلك الفترة الانتقالية من ولاية الرئيس دونالد ترامب وصولاً لاستلام الرئيس المنتخب من عدمه، ولعلّ أهم هذه الملفات هو ملف العلاقة مع إيران، وللتعاطي الموضَوعي مع هذا الملف لابدَّ من الإجابة عن تساؤلين أساسيين:

أولاً: هل سيغامر ترامب باشتباكٍ عسكري ما مع إيرانَ قبل نهاية ولايته؟

معظم من يروجونَ لحسابات كهذه ينطلقون من فرضيات عدة منها الحالة النفسية لترامبَ وطريقة تعاطيه غير المتزنّة مع الملفات الخارجية، وارتفاع حدة التصعيد الكلامَي بين الطرفين، والأهَم ما يراه البعض بسعيِ الرئيس الأميركي للعب بورقة الحرب عساه يتمكن من خلطِ الأوراق بما يتعلق باستمراره سيداً للبيت الأبيض.

هذه المقاربات تبدو شكلية ولا مفعولَ مادياً لها، فالتصعيد الكلامي بين الطرفين لم يتوقف لنقولَ إنه ارتفع، أما الهروب من الخسارة الانتخابية بمواجهة دولية فهو لا يصرف بميزان الحسابات الدستورية الأميركية وبمعنى آخر: لا توجد مادة دستورية تقول بأنه عند اندلاع الحرب فإن الرئيس القائم يبقى في منصبه، على العكس فإن ما يسعى إليه ترامب هو كسب حربٍ قانونية ودستورية تمكنه من البقاء لأربع سنوات قادمة وهوَ على الوَرق لم يفقد الأمل أبداً، لذلك فَإن معركة قانونية كهذه من المفترض أن يقابلها تهدئة دولية وإقليمية، على هذا الأساس لا الولايات المتحدة بوارد مهاجمة إيران، ولا إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة تفكر بمغامرة كهذه، هذا الأمر لا تثبته الوقائع السياسية فقط، لكنه يتخطاها إلى الوقائع على الأرضِ وبمعنى آخر: لماذا الحرب إذا كانت سياسة الاغتيالات تؤتي أُكلها؟ هي فعلياً حتى الآن في إيران فقط أدت إلى خسارةَ شخصيتين هناك من يعتبرهما عملياً في الدرجتين الثانية والثالثة بعد المرشد علي الخامنئي!

«جو أوباما» أم جو بايدن؟!

عندَ انطلاق الحملات للانتخابات الأميركية، كان الإيرانيون يردّون على فكرةِ تفضيلهم لنجاحِ جو بايدن على دونالد ترامب بالقول بأن لا مفضَّلَ لديهم في هذه الانتخابات. ربما كانوا محققين في ذلك فالقصة ليست تفضيلاً لأشخاص بقدرِ ما هي تفضيل باحترام الاتفاقيات. النقطة الثانية والتي يمكّننا قراءتها بين سطور التصريحات الإيرانية بأنه أياً كانَ الرئيس القادم فهو سيكون أفضل من دونالد ترامب، فكيف والقادم هو جو بايدن الذي شارك الرئيس السابق باراك أوباما البيت الأبيض ونجاحه مع وزير الخارجية الأسبق جون كيري بالتوصل لاتفاق تاريخي مع إيران حول ملفها النووي، على هذا الأساس هل هناك من يبني على فرضيةِ الوصول إلى شخصيةِ «جو أوباما» أم إن بايدن سيتخذ خطّاً مغايراً؟

ربما أن حالةَ الفراغ والضبابية في المشهد الإقليمي التي خلّفها انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، لا توحي لنا فقط بأهمية هذا الاتفاق مهما حاول البعض التقليل من قيمته، لكنها بذات الوقت توحي بحجم المتضررين الذين سعوا لإسقاطه.

مشكلة الرئيس ترامب مع الاتفاق النووي لا يبدو بأنها نتجت عن قناعاته الشخصية، على العكسِ فهو لو تعاطى مع الاتفاق بعقلية رجل الأعمال التي يُتقنها، لعلمَ أن الانفتاح الاقتصادي على إيرانَ وإلغاء العقوبات سيكون لهُ انعكاسات إيجابية على الطرف الآخر للأطلسي، لكنه بقي أسيراً لهاجسِ الولاية الثانية وفي النهاية بدا وكأنه فقد الاثنين معاً.

أما جو بايدن فهو حُكماً يتمتع بالخبرة السياسية التي تجعله يوازن بين المصالح والرغبات، لكنه مَع ذلك قد يبدو مديناً للشكر لدونالد ترامب لأنه أزاحَ عن كاهله الاتفاق النووي مَع إيران ليصبح هامش المناورة لديه أوسع، وَربما هذا ما جسدته تصريحاته المتضاربة حتى الآنَ والتي بدت أشبه بالمزجِ بين الكلام المعسول للخارجِ وسياسة العصا والجزرة مع محيطه المؤثر، فهو مثلاً أدانَ عمليات الاغتيال لكل من قاسم سليماني ومحسن فخري زادة، لكن ماذا عن اغتيالِ شعوب عبر الحصارِ المالي والاقتصادي؟! حتى ما يتعلق بالعودة إلى الاتفاق معَ إيران فإن تصريحاته بدت متدرجة من انتقادَ الخروج، مروراً بوعود العودة إن أعادت إيران التزامها به، وصولاً إلى اشتراط العودة بوضعَ اتفاقيات إضافية تعزز القيوَد على برنامج طهرانَ النووي والصاروخي، أي أنه ببساطة عاد إلى الكلمة المفتاح التي استخدمها ترامب للانقلاب على الاتفاق، وهي البرنامجِ الصاروخيِ لإيران، على هذا الأساس يبدو أن بايدن قرر فعلياً أن يتقاعد من أي التزام سابق خلال فترة وجوده كنائب للرئيس زمنَ أوباما، والبدءِ عملياً بمهامه عبر شخصية جوَ بايدنَ دون أي رتوش! فماذا ينتظرنا؟

في الكثير من الملفات قد يبدو من السابق لأوانه الحديث عن توجهات الرئيس الأميركي المُنتخب، لكن في المَلف الإيراني تحديداً يَبدو بأن فرصةَ شهر عسلٍ جديد هي أبعدَ ما تكون عن الواقع لدرجة تجعلنا نتساءل: أيُّ شجاعة امتلكها يوماً الرئيس السابق باراكَ أوباما حتى تمكنَ من تمرير الاتفاق؟ ربما هي ذات الشجاعة التي مكنتهُ من تمزيق المنطقة العربية عبر جحافل المتأسلمين ودماء الأبرياء، في الحالتين كان هناك شجاعة إحداهما استخدمت في المنحى الإيجابي والثانية استخدمت في المنحى السلبي، هذا المنحى لازلنا نعيش كوارثه حتى الآن لدرجة باتت فيها مراكز الأبحاث السياسية الغربية تنادي فعلياً بفكرة أن العلاج الحقيقي لمشاكل هذا الشرق أياً كانت توجهات الرئيس الأميركي هي باستمرار حالة اللاحرب واللاسلم، حالة التهديد والتهديد المضاد وبمعنى آخر: هذا الشرقِ البائس لن يسقط من مزاد الأنظمة المتاجرة بالحرب إن لم يقرر هو أن يتمرد على مآسيه.

الجيش يدك الإرهابيين بريفي حماة وإدلب

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق- «الوطن»- وكالات

آلية للجيش العربي السوري في ريف حماة (عن الإنترنت – أرشيف)

دك الجيش العربي السوري فجر أمس برمايات صاروخية ومدفعية، مواقع للإرهابيين بريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي، وذلك رداً على اعتدائهم على نقاط له بريف إدلب الجنوبي، وفق ما أوضح مصدر ميداني لـ«الوطن».

وأوضح المصدر، أن مجموعات إرهابية، اعتدت على نقاط عسكرية بمحاور ريف إدلب، ولم يؤد اعتداؤها إلى وقوع إصابات بين حاميتها.

ولفت المصدر إلى أن الجيش رد على هذه الاعتداءات، بقصف مواقع الإرهابيين بالصواريخ، والمدفعية وتحديداً في العنكاوي بسهل الغاب الغربي، وفي الفطيرة وكنصفرة وفليفل وبينين، بريف إدلب الجنوبي، مشيراً إلى أن الجيش استهدف أيضاً نقاطاً للإرهابيين بجبل الزاوية.

من جهة ثانية، تحدثت مصادر إعلامية معارضة، أن مسلحين مجهولين هاجموا خلال الساعات الفائتة، حاجزاً لـ«الشرطة» الموالية للاحتلال التركي عند الجهة الغربية لمنطقة صوران اعزاز بريف حلب الشمالي، من دون معلومات عن خسائر بشرية، في حين عثر الأهالي على جثة شاب مقتول بطلق ناري في قرية كفرغان شمالي حلب، من دون معلومات عن طبيعة وظروف مقتله حتى اللحظة.

وفي الـ١٣ من الشهر الجاري، خطف مسلحون مجهولون «ناشطاً في المجال الإغاثي»، في مدينة عفرين المحتلة من النظام التركي وتنظيماته الإرهابية بريف حلب الشمالي الغربي، حيث قاموا بسلبه مبلغاً مالياً واعتدوا بالضرب المبرح عليه، قبل أن يتم رميه في إحدى المزارع المحيطة بعفرين.

في الأثناء ارتفعت حصيلة القتلى جراء الانفجارات العنيفة التي ضربت مقراً لميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» الموالية للاحتلال التركي بريف عفرين يوم أمس، إلى ٦ قتلى قضوا جميعاً في انفجار مستودع ذخائر وقنابل شمال غرب حلب.

وتواصل مخابرات النظام التركي اعتقال ما يسمى رئيس «المجلس المحلي» لناحية جنديرس في ريف عفرين منذ نحو أربعة أشهر، بعد اعتقاله من مكان عمله في جنديرس مما تسمى «الشرطة العسكرية» الموالية للاحتلال التركي وتسليمه لمخابرات النظام التركي، بتهمة «التعامل» مع الميليشيات الكردية و«الانتماء للأحزاب الكردية»، وفق ما ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة التي أشارت إلى أن رئيس «المجلس» لا ينتمي لأي حزب كردي، إلا أن اعتقاله جاء للتستر على ملفات فساد كبيرة لقيادات التنظيمات الإرهابية في المنطقة، ولا يزال مصيره مجهولًا حتى اللحظة.

مجلس الأمن يمدد عمل قوة «أندوف» في الجولان السوري ٦ أشهر

الوطن - وكالات

قرر مجلس الأمن الدولي بالإجماع، تمديد قوة الأمم المتحدة المؤقتة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان العربي السوري «أندوف»، حتى ٣٠ حزيران المقبل.

وجرى التمديد بموجب القرار، «٢٥٥٥»، الذي صدر يوم الجمعة، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وخلال الاجتماع طُلب من أمين عام الأمم المتحدة «التأكد من أن قوة «أندوف»، لديها القدرة والموارد المطلوبة للقيام بولايتها في الجولان، وفق المواقع.

وبموجب القرار، دعيت جميع «المجموعات» باستثناء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى التخلي عن جميع مواقع القوة واحترام امتيازات القوة وحصاناتها وضمان حرية تنقلها من دون عوائق، وفق المواقع.

كما أوضحت المواقع، أن الطرفين السوري والإسرائيلي دعيا إلى تقديم كل الدعم اللازم للسماح بالاستخدام الكامل لمعبر «القنيطرة» من قبل الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بما يتوافق مع الإجراءات المعمول بها، ورفع القيود المتعلقة بفيروس «كورونا» عندما تسمح الظروف الصحية بذلك.

وفي ١٨ من آذار ٢٠١٩، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن جهوزية منطقة فض الاشتباك «برافو» في الجولان من أجل تسيير دوريات أممية «أندوف»، على الحد الفاصل بين القسم المحرر من الجولان والقسم المحتل من إسرائيل.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية حينها، عن رئيس قسم الشرطة العسكرية في الدفاع الروسية، الجنرال فلاديمير إيفانوفسكي، أن منطقة فض الاشتباك، أصبحت جاهزة لعمل بعثة الأمم المتحدة.

وفي أيلول ٢٠١٩، أعلنت القوات الروسية، عن خلو المنطقة، من كامل الأسلحة الثقيلة.

وبعد سيطرة قوات الجيش العربي السوري على كامل المنطقة الجنوبية وطرد التنظيمات الإرهابية منها في تموز العام الماضي، أعادت سورية وكيان الاحتلال الإسرائيلي تأكيد اتفاقية فصل القوات ولكن برعاية وضمانة روسية.

وأكدت القوات الروسية حينها أن خبراء الألغام السوريين بدؤوا بإزالة الألغام من المنطقة ودحر الإرهابيين منها.

وسحبت الأمم المتحدة في الـ١٥ من أيلول ٢٠١٤ عدداً من عناصر قوة «أندوف» في الجولان العربي السوري من عدة مواقع وذلك بعد قيام مسلحين من تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي الذي كان يتواجد في المنطقة، باختطاف أكثر من ٤٠ جندياً فيجياً من أفراد القوة الدولية ومحاصرة آخرين من الجنود الفلبينيين.

وساهمت قوات «أندوف» منذ العام ١٩٧٤ في مراقبة اتفاقية فصل القوات بين سورية والعدو الإسرائيلي من خلال مراقبتها لفض الاشتباك.

وتم توقيع اتفاقية فصل القوات في ٣١ أيار ١٩٧٤، بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، وروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً).

وجاءت الاتفاقية في أعقاب حرب تشرين التحريرية في عام ١٩٧٣ والتي تمكن خلالها الجيش العربي السوري من تحرير جزء من الأراضي التي احتلها كيان الاحتلال الإسرائيلي من الجولان العربي السوري في عدوان حزيران عام ١٩٦٧.

مواصلة إخلائهم من مبنى مهدد بالسقوط في صيدا

الأمم المتحدة: ٨٩ بالمئة من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر

معاناة اللاجئين السوريين في لبنان (عن الإنترنت – أرشيف)

أعلنت الأمم المتحدة، أمس، أن نسبة كبيرة جداً من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون في فقر مدقع للغاية، في وقت تواصلت فيه عملية إخلاء مبنى مركز العاقبية التجاري في منطقة البيسارية – مجمع البيبسي بقضاء صيدا، من اللاجئين السوريين، نظراً للمخاطر الإنشائية التي تهدد المبنى بالسقوط، بالتزامن مع انتشار أمني وعسكري لعناصر من قوى الأمن الداخلي وأمن الدولة والمخابرات وغيرهم من أجهزة الدولة اللبنانية، في حضور رئيس اتحاد بلديات ساحل الزهراني علي مطر وموظفي مصلحة الليطاني.

وأعلنت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في بيان، حسب «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية، أنها «باشرت عملية إخلاء مبنى مركز العاقبية التجاري في منطقة البيسارية– مجمع البيبسي، من النازحين السوريين، نظراً للمخاطر الإنشائية التي تهدد المبنى بالسقوط والثابتة بموجب الكشف الفني والهندسي على المبنى والذي أجراه فريق المصلحة بتاريخ ٢٩/٠٩/٢٠٢٠».

وأشارت إلى أنها «كانت اتخذت الإجراءات الرامية إلى تلافي المخاطر التي قد تتأتى نتيجة انهياره، بطلب وجهته إلى وزير الداخلية والبلديات، في ٧ تشرين الأول ٢٠٢٠».

في الأثناء، أظهرت نتائج دراسة أجرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، أن «الانكماش الاقتصادي والتضخم الحاد وتفشي وباء «كورونا» وأخيراً انفجار بيروت قد دفعت المجتمعات الضعيفة في لبنان– بمن في ذلك اللاجئون السوريون– إلى حافة الهاوية».

وبينت الدراسة، أن نسبة العائلات اللاجئة السورية التي باتت «تعيش تحت خط الفقر المدقع» بلغت ٨٩ في المئة في العام ٢٠٢٠ مقارنة مع ٥٥ في المئة العام الماضي.

وتعيش تلك العائلات بأقل من ٣٠٨,٧٢٨ ليرة لبنانية للشخص الواحد شهرياً، ما يعادل ٢٠٥ دولارات وفق سعر الصرف الرسمي ونحو ٣٨ دولاراً وفق سعر السوق السوداء.

وأوضحت المنظمات في بيان أن «تسعاً من أصل كل عشر أسر سورية لاجئة في لبنان تعيش حالياً في فقر مدقع».

ويقدر لبنان وجود ١,٥ مليون لاجئ سوري على أراضيه، نحو مليون منهم مسجلون لدى مفوضية شؤون اللاجئين.

ويعيش هؤلاء في ظروف إنسانية صعبة، فاقمتها الأزمة الاقتصادية التي عمقها تفشي فيروس «كورونا» المستجد ثم انفجار مرفأ بيروت.

وتبذل الدولة السورية جهوداً حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين إلى مناطقهم التي تم تطهيرها من الإرهاب الذي دعمته دول معادية لها، واتضح ذلك بعقد دمشق مؤتمراً دولياً حول عودة اللاجئين السوريين الشهر الماضي حظي بمشاركة دولية واسعة، لكن الدول المعادية لسورية قاطعته في دلالة واضحة على سعيها لعرقلة عودة هؤلاء اللاجئين لإبقاء هذا الملف ورقة تضغط بها على الدولة السورية في المفاوضات السياسية.

وقالت ممثلة مفوضية اللاجئين في لبنان ميراي جيرار، وفق الدراسة: إن «وضع اللاجئين السوريين في لبنان يتدهور منذ سنوات، غير أن نتائج الدراسة لهذا العام تشكّل مؤشراً دراماتيكياً على مدى صعوبة الصمود والنجاة بالنسبة لهم».

وأضافت إن اللاجئين يواجهون اليوم «أصعب فصل شتاء لهم حتى هذا التاريخ في لبنان بموارد ضئيلة لا تكفي لكي ينعموا بالدفء والأمان».

وارتفعت بنسبة ١٨ في المئة الديون المتراكمة على اللاجئين في لبنان، وفق الدراسة التي أشارت إلى أن «السبب الرئيسي للاستدانة هو شراء الطعام».

وعلى وقع الانهيار الاقتصادي، بات أكثر من نصف سكان لبنان يعيشون تحت خط الفقر مع فقدان عشرات الآلاف من وظائفهم أو مصادر دخلهم وتراجع قدرتهم الشرائية مع تدهور سعر صرف الليرة وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وبحسب الأمم المتحدة فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في لبنان «ثلاثة أضعاف تقريباً منذ شهر تشرين الأول الماضي ٢٠١٩» أي زيادة بنسبة نحو ١٧٤ في المئة.

وتعاني نصف العائلات السورية، التي شملتها الدراسة، انعدام الأمن الغذائي، مقارنة مع ٢٨ في المئة في العام ٢٠١٩. وتضاعف كذلك عدد الأسر التي تعتمد على أنظمة غذائية غير كافية من ٢٥ في المئة في ٢٠١٩ إلى ٤٩ في المئة في ٢٠٢٠.

وأظهرت الدراسة أن تلك العائلات تلجأ إلى طرق عدة للتكيف بينها الزواج المبكر للأطفال وإخراجهم من المدارس أو إرسالهم للعمل.

وكالات

حذّر الدول العربية من أن الخطر التركي يؤثر في الأمن القومي العربي

المقداد: الطريق مفتوح أمام الاحتلال الأميركي الآن إذا أراد الانسحاب بشرف وكرامة

الوطن

من اجتماع وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد مع نظيره الروسي سيرجي لافروف في موسكو الخميس الماضي (رويترز)

دعا وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد الإدارة الأميركية الجديدة إلى سحب قواتها المحتلة من سورية لأن وجودها غير شرعي، وقال: إذا أرادت الإدارة الأميركية أن تنسحب بشرف وكرامة من سورية، فالطريق مفتوح أمامها الآن، وعليها ألا تتأخر في ذلك، مؤكداً أن المقاومة الشعبية في شمال شرق البلاد ستتكفل بإبعاد الأوهام والأحلام الشيطانية الأميركية، ولافتاً إلى أن الخطر التركي واقع ويؤثر في الأمن القومي العربي.

وشدد المقداد على أن إسرائيل عليها أن تحسب ألف حساب بأنها غير قادرة على العيش في هذه المنطقة بأمان وسلام طالما لم تعد الجولان كاملاً حتى خط الرابع من حزيران إلى وطنه الأم سورية، وحتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية.

وأنهى المقداد زيارةً رسميةً إلى روسيا على رأس وفد رفيع المستوى،استمرت أربعة أيام، واعتبر في حديث مع قناة «روسيا اليوم» خلال برنامج «نيوز ميكر» أن من يعطي بعداً سياسياً لترتيب زيارته إلى طهران أولاً، وموسكو ثانياً، إنما يريد أن يسيء إلى العلاقات السورية– الإيرانية، والعلاقات السورية– الروسية.

وقال: «نحن حلفاء في سورية مع إيران، ومع الاتحاد الروسي، وكذلك نشعر أن الأصدقاء الإيرانيين يؤكدون دائماً أن العلاقة مع روسيا الاتحادية يجب أن تكون قوية، لذلك يجب ألا يقرأ أحد خارج السطور الصحيحة».

وأكد المقداد، أن التعاون الروسي– السوري يأخذ مداه فيما يتعلق بكل مرحلة وخصوصياتها، والآن هناك جهد كبير تم بذله خلال الأسابيع القليلة الماضية في هذا الاتجاه، وأن العلاقات السورية الروسية مستمرة وتتعامل مع كل مرحلة بخصوصياتها، وعلى هذا الأساس نحن نولي العلاقات السورية– الروسية الاهتمام الأكبر وخاصة أن بعض الدول تقوم بفرض إجراءات قسرية أحادية الجانب، أدت بشكل أساسي إلى تجويع الشعب السوري، وإلى حرمانه من المستلزمات الأساسية للحياة.

كما أكد، أن بعض هذه الدول عندما تدعي بأنها تساعد الشعب السوري فهي تكذب، لأن الشعب السوري لا يعاني إلا نتيجة هذه الإجراءات القسرية أحادية الجانب، التي تضر الشعب السوري ولا تضر أحداً غيره.

وأشار المقداد إلى أن المساعدات التي ترسلها روسيا وإيران إلى سورية لم تتوقف، على الرغم من كل الإجراءات القسرية التي اتخذتها الإدارة الأميركية وبعض الدول الأوروبية لتجويع شعب سورية، ولإنكار الحياة عليه، وإيذاء الأطفال وإقفال المدارس ودفع الشعب السوري إلى مواقف لم يعتد عليها، مؤكداً أن الشعب السوري يفهم أن من يحاربه هي الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب.

ورداً على سؤال إن تم خلال زيارته بحث التنسيق العسكري الروسي– الأميركي حول سورية، قال المقداد: «أعتقد لا يوجد تنسيق عسكري روسي– أميركي، هناك بعض الخطوات التي تمت بهدف منع الاصطدام وهذا شيء طبيعي، لكن من المعروف أن القوات العسكرية الروسية تدعم الجمهورية العربية السورية، وهنالك تضحيات كبيرة يبذلها الجيش الروسي دفاعاً عن سورية، ودعماً لسيادتها وحريتها واستقلالها، لذلك لا يمكن أن نتحدث عن تعاون روسي– أميركي عسكري في هذا المجال.

وأضاف: ندعو إلى انسحاب القوات الأميركية من سورية، وليس إلى أي نوع من التعاون بين القوات العسكرية... وإذا أرادت الإدارة الأميركية أن تنسحب بشرف وكرامة من سورية، فالطريق مفتوح أمامها والآن، وعليها ألا تتأخر في ذلك، (لأن) المقاومة الشعبية في الشمال الشرقي موجودة وهي التي ستتكفل بإبعاد هذه الأوهام والأحلام الشيطانية الأميركية، سواء للقيادة الراحلة، أم أي أوهام للقيادة القادمة.

وتابع: المهم أن تنسحب الولايات المتحدة لأن قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية تحرمان عليها الوجود على الأرض السورية من دون دعوة من قيادة وحكومة الجمهورية العربية السورية».

وأوضح المقداد أنه من الأفضل للإدارة الأميركية الجديدة ولسمعة الولايات المتحدة أن تنسحب من الأراضي السورية، لأن وجودها غير شرعي، وأن ما يسمى «الربيع العربي» كان ربيعاً أسود، وليس أخضر، لا على المنطقة العربية ولا على العالم. كان كل هذا الربيع إرهاباً، ودعماً لفئات متدينة متطرفة، وقتلاً في كل أنحاء العالم، متسائلاً: ماذا ستعيد إدارة الرئيس جو بايدن من هذه الأشياء؟ ومعتبراً أنها أمام خيارين، إما أن تنسحب وتوقف أي دعم لهذه القوى الإرهابية المسلحة وتحترم سيادة الدول، وأن تحترم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بسورية من جهة والمتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط من جهة ثانية، أو أنها ستواجه مصيراً واجهته في مناطق أخرى من أنحاء العالم لا تقبل النيل من كرامتها واستقلالها وسيادتها.

وبين المقداد رداً على سؤال إن كان هناك اتصالات مع الإدارة الأميركية الجديدة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، أنه لا توجد أي اتصالات، مشددا على أنه يجب على الولايات المتحدة أن تجري جردة محاسبة ومراجعة سياساتها الخرقاء غير المقبولة في العالم، والتي تسيء أولاً للولايات المتحدة قبل أن تسيء إلى أي شعب آخر، وبعد ذلك لكل حادث حديث.

وحول تصريح المبعوث الأميركي السابق إلى سورية جيمس جيفري بشأن الوجود الإيراني في سورية قال المقداد: «إذا كان الوجود الإيراني على الأراضي الأميركية فيحق للولايات المتحدة أن تناقش ذلك، لكن أن تناقش الوجود الإيراني على الأراضي السورية، وهو وجود مشروع وبناء على طلب من الحكومة السورية، وهو وجود متواضع عبارة عن مستشارين، فلماذا تطرح الولايات المتحدة هذه المشاكل، وما الخطر الذي يشكله هذا الوجود على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، نحن نأمل أن تعالج الولايات المتحدة هذه الجوانب المتعلقة بالسياسات الإقليمية بطريقة أكثر عقلانية، وبعيدة عن استفزاز الآخرين، بما في ذلك سورية ودول عربية أخرى، وليس الدفاع فقط عن المصالح الإسرائيلية، بهدف احتفاظ الاحتلال الإسرائيلي بالأراضي العربية ولدعم هذا الاحتلال كما قامت إدارة دونالد ترامب بذلك.

وأكد المقداد أن الولايات المتحدة تحتاج إلى جهد كبير لتحسين صورتها في المنطقة، وعليها أن تقوم بذلك اليوم قبل الغد.

وجدد المقداد التزام سورية بقرارات القمم العربية، وبالحل الذي طرحته الدول العربية لحل القضية الفلسطينية من خلال الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي العربية المحتلة، وقال: «لن نسمح بأن تخلق أوضاع جديدة تتحارب فيها كعرب وبعد ذلك تكون إسرائيل هي المنتصر الوحيد في مثل هذه المواجهات، ويجب أن نبذل قصارى جهدنا للحفاظ على أي تضامن عربي ممكن لمواجهة هذه الخطط، وأعتقد أن جميع الدول العربية ستكون متضررة إذا تمكنت إسرائيل من الاستفراد بها، وفرض شروطها عليها من خلال الدعم الأميركي الذي نراه.

وأضاف: يبدو أن إدارة ترامب كانت مهتمة بتطبيع علاقة إسرائيل مع بعض الدول العربية أكثر من اهتماماتها بالانتخابات الأميركية، لذلك نراها متورطة الآن في الانتخابات ونتائجها، أكثر من البعد الدولي للاتفاقيات التي تمت مع بعض الدول في المرحلة الأخيرة.

وأوضح المقداد، أن إسرائيل ومن يدعمها تتوهم بقدرتها على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، لافتاً إلى انتفاضة أهلنا في الجولان السوري ووقوفهم ضد مشروع المراوح الهوائية الضخمة.

ولفت إلى أن أهلنا في الجولان تمكنوا من مواجهة المشروع الإسرائيلي وبتضامن كامل مع وطنهم الأم، وتضامن دولي، مشيراً إلى أن المجتمع الدول مازال يعترف بالقرار ٤٩٧ الذي اعتمده مجلس الأمن عام ١٩٨١، ومازلنا في الأمم المتحدة والجمعية العامة نعتمده في كل عام، وكذلك الدعم العالمي لسورية في استعادة أرضها المحتلة مازال قويا، والدعم العالمي للقضية الفلسطينية مازال في أوجه.

وأضاف: «لذلك على إسرائيل أن تحسب ألف حساب بأنها غير قادرة على العيش في هذه المنطقة بأمان وسلام طالما لم تعد الجولان كاملاً حتى خط الرابع من حزيران إلى وطنها الأم سورية، وحتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية.

وأوضح المقداد، أنه ليس طبيعياً أن تمنع البضائع السورية من الوصول إلى أسواق الخليج، وليس طبيعياً أن تمنع البضائع الخليجية من الوصول إلى الأسواق السورية وغيرها، لكن الضغوط التي تمارسها أميركا وأدواتها في الاتحاد الأوروبي، والشروط التي تضعها على هذه الدول بمعاقبتها من خلال ما يسمى «قانون قيصر»، هي التي تمنع مثل هكذا أمور.

وشدد على أن المهم ألا نصغي إلى مثل هذه القوانين ويجب كسرها، فعندما ترى الولايات المتحدة أن قوانينها لا يمكن تطبيقها على دول مثل روسيا والصين والدول العربية والإفريقية والآسيوية فإن هذه القوانين تصبح بلا قيمة، والمهم أن تكون هناك مواجهة، لأنه في حال السماح باستمرار تلك القوانين فلن تنجو منها ولو دولة واحدة في العالم.

وأكد المقداد رفض سورية مثل هذه المحاولات والقوانين الأميركية وعدم الاعتراف بها حتى ولو كان ذلك في مصلحتها لأن سيادة سورية واستقلالها وحرية قرارها تملي عليها عدم مقاطعة أشقائها وأصدقائها والخضوع لإرادات ما وراء الأطلسي من أجل إراحة أميركا، وهذا شيء لا يقبل به القانون الدولي، ولا تقبل به دول العالم.

وشدد المقداد على أن الخطر التركي واضح وجلي، ويتمثل في دعم الحكومة القائمة في أنقرة للإخوان المسلمين والقوى المتطرفة وتنظيم داعش الإرهابي والقوى الانفصالية، والتطرف في البلدان العربية.

وأكد أن الخطر التركي يشكل تهديداً للأمن القومي العربي وعلى الدول العربية أن تكون منتبهة إلى هذا العدو الذي يحاول الانتشار، ويستفيد من علاقته ببعض الدول العربية لتقسيم وتجزئة الموقف العربي، لكي تستفيد تركيا من ضعف الموقف العربي ولتصل إلى كل قطر عربي وتغيير النظام فيه من خلال ما تريد إيجاده من بدائل تتعلق بشكل أساسي بالإخوان المسلمين، لذلك على كل بلد عربي أن يكون حذراً من ذلك، ومن مغبة الاستمرار بالتعامل مع الحكومة التركية الحالية، موضحاً أن علاقة سورية مع الشعب التركي كانت طيبة، غير أن الحكومة التركية تحولت إلى حكومة متطرفة متحالفة مع داعش والإخوان المسلمين، وتحتل جزءا من الأراضي السورية وتهدد الأمن الوطني والأمن القومي لكل الدول العربية ويجب أن ننتبه إلى ذلك قبل فوات الأوان.

وأشار المقداد إلى أن العلاقات بين النظام التركي وكل من إيران والاتحاد الروسي لن تكون على حساب ومصلحة الشعب السوري، وسورية تثق بأن الأصدقاء في موسكو وفي طهران يتحدثون إلى الدولة التركية لوقف انتهاكها للأراضي السورية، وتعاملها مع القوى المتطرفة، ودفعها للانسحاب من كل الأراضي السورية.

وأكد أن المماطلة التركية في الانسحاب من كل الأراضي السورية سينعكس سلباً على الدولة التركية بالذات، والمخاطر التي تواجهها سورية من الحركات الانفصالية يؤثر في كلا البلدين، مبدياً استغرابه من قيام الحكومة التركية بالاستمرار في متابعة مثل هذا النهج بالرغم من معرفتها للمخاطر التي قد تواجهها هي مستقبلاً على حساب مصالح الشعب التركي، وعلى حساب وحدة تركيا وسلامة أراضيها.

التصعيد العسكري يتواصل واستمرار حركة النزوح

مصدر عسكري لـ«الوطن»: خطوط التماس في «عين عيسى» على حالها والاحتلال التركي يحشد شمال «M4»

دمشق - سيلفا رزوق
المنطقة الشرقية – مراسل «الوطن»

وحدات من الجيش العربي السوري في محيط بلدة عين عيسى (عن الإنترنت – أرشيف)

صعّدت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من التنظيمات الإرهابية اعتداءاتها بالمدفعية والقذائف الصاروخية على المناطق الآمنة في بلدة عين عيسى بريف الرقة الشمالي.

مصدر عسكري كشف في تصريح لـ«الوطن»، أن خطوط التماس على جبهات عين عيسى لا تزال على حالها، وأن جيش الاحتلال التركي أرسل مزيداً من التعزيزات العسكرية باتجاه نقاطه الموجودة شمال الأوتوتستراد الدولي«M4».

المصدر أكد، أن قوات الاحتلال التركي لم تتجاوز الأوتوستراد الدولي نهائياً، وقامت بالتحشيد بالمناطق المحاذية لشمال هذا الخط، وواصلت قصفها المدفعي على بعض القرى والبلدات ومنها قريتا صيدا ومعلق شمال شرق الرقة.

كما أكد المصدر العسكري أن الجيش العربي السوري لن يسمح باحتلال المدينة، وهو موجود وعلى أهبة الاستعداد للتصدي لأي عدوان، مشدداً على أن الحليف الروسي هو الضامن الأساسي في المنطقة، وهناك تنسيق كامل مع الجيش العربي السوري فيما يخص هذا الملف.

ويأتي تصريح المصدر العسكري، عقب إعلان مرتزقة الاحتلال التركي من التنظيمات الإرهابية وصولها إلى طريق «M4» من جهة قرية المشيرفة شرق عين عيسى، حيث شنت هذه التنظيمات منذ يوم الخميس الفائت هجوماً عسكرياً واسعاً وعنيفاً، على مواقع ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في بلدة عين عيسى.

من جهتها ذكرت مصادر أهلية لـ«الوطن»، أن أسواق البلدة، شهدت أمس، حركة محدودة للسكان، مع استم.رار حركة النزوح باتجاه المناطق الآمنة بسبب تواصل الاشتباكات بين «قسد» من طرف والاحتلال التركي ومرتزقته من طرف آخر على الأطراف الشرقية للبلدة.

وقالت المصادر: إن أصحاب المحال التجارية فتحوا محالهم لفترة قصيرة توقّف فيها سماع أصوات القصف والاشتباكات التي بدأت أول من أمس، وإنّ الطريق الدولي الحسكة– الرقة– حلب من الجهة الغربية للبلدة سالكة أمام حركة المدنيين في حين أنها مغلقة من الجهة الشرقية.

وأوضحت، أن الاشتباكات تتركز بمحيط قريتي الجهبل والمشيرفة (٣كم) شرق عين عيسى اللتين احتلتهما قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها، بالتزامن مع اشتباكات بمحيط قريتي صيدا ومعلق ومحيط الطريق الدولي بالأسلحة الثقيلة وتحليق لطائرات الاحتلال الحربية والاستطلاع، والتي يسعى الاحتلال التركي للسيطرة عليها، بعد أن شنّ ومرتزقته قبل يومين هجوماً عسكرياً واسعاً وعنيفاً، على مواقع «قسد» في عين عيسى، وتمكن حتى الآن من السيطرة علي مواقع قريبة من المدينة.

وبينت مصادر ميدانية لـ«الوطن»، أن قوات الاحتلال التركي استقدمت تعزيزات عسكرية كبيرة إلى قرى أبو خرزة وسلوم ورمانة المقابلة لقريتي الهوشان والخالدية المحاذية لطريق حلب–الرقة– الحسكة شرق عين عيسى، بينها دبابات ومدافع ثقيلة وعربات وسيارات رباعية الدفع مزودة برشاشات ثقيلة.

من جهتها، نقلت وكالة «سانا» أمس عن مصادر محلية تأكيدها أن الاشتباكات العنيفة بين مجموعات إرهابية مدعومة من قوات الاحتلال التركي ومسلحين من ميليشيات «قسد» تجددت في محيط قرية تينة الجريد شمال غرب عين عيسى، وأسفرت عن وقوع خسائر بين الطرفين.

وبيّنت المصادر، أن ضراوة الاشتباكات أجبرت أسر جديدة من المنطقة على مغادرة منازلها إلى المناطق الآمنة جراء القصف المتبادل، إضافة إلى حجم الدمار الذي خلفته الاشتباكات في بعض منازل المواطنين وممتلكاتهم والمرافق العامة.

وكانت المستشارة الخاصة في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان كشفت في مقابلة مع قناة «الميادين» أول من أمس، أنه تم الاتفاق على بعض النقاط مع «قسد» بشأن علم البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها، لكنهم لم يوقّعوا الاتفاق، مشيرة إلى أن بعض قوات «قسد» مرتهن للإرادة الأميركية والخلاف بينها وبين تركيا هو صراع على نهب الأرض.

كذلك كان محافظ الرقة عبد الرزاق الخليفة قد أكد في تصريح لـ«الوطن» الخميس الفائت، أن العلم الوطني السوري وصور الرئيس بشار الأسد مرفوعة في الجهة الغربية لبلدة عين عيسى، وكذلك الأمر على الطريق العام حلب الجزيرة، وعلى أطراف الجهة الشمالية الشرقية من البلدة.

وأوضح محافظ الرقة، أنه في الجبهة الغربية من البلدة هناك وجود للقوات الروسية الحليفة للدولة السورية، وهناك رفع العلم الوطني السوري ولا يوجد علم لميليشيات «قسد»، أو بالأحرى أزيلت إعلام «قسد»، وكذلك على الطريق العام حلب الجزيرة، وعلى أطراف عين عيسى من الجهة الشمالية الشرقية.

وتواصل قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين اعتداءاتهم على المدنيين بريف الرقة، واستهداف البنى التحتية والأملاك العامة والخاصة بالمدفعية وتنفيذ المزيد من حملات المداهمة والاختطاف في مناطق سيطرتهم في إطار مخططات النظام التركي للضغط على أهالي المنطقة وتهجيرهم منها والاستيلاء على ممتلكاتهم وحقولهم.

الاتحاد الأوروبي يحذّر من عواقب ممارسات النظام التركي في سورية على مصالحه الأمنية

أكد مفوض الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن جوزيب بوريل، أن دور النظام التركي في سورية وليبيا يضر بالمصالح الأمنية الأوروبية، داعياً إياه إلى إعادة النظر في ممارساته هذه، حسبما ذكرت وكال «سانا».

وأوضح بوريل في بيان له، أن الدور التركي أحادي الجانب في كل من سورية وليبيا ينظر إليه أكثر فأكثر على أنه لا يتجاوب مع المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي ككل ولا مع التفاهمات المتوصل إليها بين أعضائه، مشيراً أيضاً إلى تحركات النظام التركي من شرق وشمال إفريقيا إلى غرب البلقان.

وأعرب بوريل عن قلقه جراء الاتفاق بين النظام التركي وما تسمى «حكومة الوفاق» الإخوانية في ليبيا وما أعقبه من قيام هذا النظام بأعمال تنقيب في شرق البحر الأبيض المتوسط شكلت «تحدياً مباشراً» لليونان وقبرص، مؤكداً أنها «خلقت أجواء سلبية للغاية وعرقلت تفعيل الأجندة الإيجابية».

وشدد بوريل على أن كل هذه الممارسات تثير تساؤلات جذرية بشأن الأهداف التي يبتغيها النظام التركي وخاصة أن أنقرة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وأشار إلى تردي العلاقات بين بروكسل وأنقرة في السنوات الأخيرة وعدم وجود أي تقدم في المفاوضات حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إضافة إلى إخفاق المفاوضات حول قضية قبرص.

يشار إلى أن أطماع نظام رجب طيب أردوغان وهوسه بإعادة إحياء أحلام الامبراطورية العثمانية البائدة دخلت منذ فترة مرحلة جديدة حيث تخطت أطماعه ومؤامراته التوسعية وسياساته العدوانية حدود الأراضي السورية التي دعم الإرهاب فيها بمختلف أشكاله منذ سنوات لتصل إلى ليبيا المنطقة الغنية التي يعتقد أنها نقطة الخلاص من أزماته الاقتصادية والمالية التي تلاحقه داخل تركيا، كما عمد إلى التنقيب غير القانوني عن الغاز في شرق البحر المتوسط في استفزاز مباشر لكل من قبرص واليونان ليتدخل بعدها بشكل مباشر في النزاع في إقليم ناغورني قره باغ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان.

وكالات